

منتدى تطوير السياسات الاقتصادية
في ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي



وقائع مؤتمر

تكلفة التجارة العربية البينية

ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي / جامعة طلال أبوغزاله

عمان - ١٠ آب / اغسطس ٢٠١٤





الوقوف اجلالا للسلام الملكي

بدعوة من سعادة الدكتور طلال أبوغزاله رئيس منتدى تطوير السياسات الاقتصادية وبالتعاون مع جامعة الدول العربية استضاف ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي في العاصمة الأردنية عمان يوم العاشر من آب ٢٠١٤ المؤتمر العربي الدولي حول تكلفة التجارة العربية البينية وقد مثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية سعادة السفير الأستاذ الدكتور محمد بن ابراهيم التوبجري الأمين العام المساعد للقطاع الاقتصادي.

وشارك في المؤتمر عدد من وزراء الصناعة والتجارة و ممثلهم ومن السفراء المعتمدين في الأردن ومن أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية ومن ممثلي البلاد العربية في منظمة التجارة العالمية ومن ممثلي الهيئات الدولية المتخصصة، ومراكز الأبحاث والدراسات وأعضاء الغرف التجارية العربية ومؤسسات تشجيع الاستثمار والخبراء وقطاع الاعلام.

المتحدثون

كلمة سعادة الاستاذ الدكتور محمد بن ابراهيم التويجري الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية



د. التويجري

أتشرف بأن أكون بينكم اليوم في هذا اللقاء العلمي الهام وأتقدم بالشكر الى الأردن ملكاً وحكومة وشعباً والشكر موصول الى أخي العزيز الدكتور طلال أبوغزاله لما لقيناه من نقاش علمي وهادف لخدمة أمتنا العربية، وهذه المحادثات التي عقدها هي اساس لإنطلاقة العمل الاقتصادي العربي لأن الاقتصاد العربي هو الذي سيوحد هذه الأمة، فبالاقتصاد نتوحد وبالسياسة نختلف، ولنجعل من الاقتصاد أساساً لانطلاقتنا وتغليب المصالح العامة على المصلحة الشخصية، بقدر ما نستطيع بحيث نخدم أمتنا.

إن منتدى تطوير السياسات الاقتصادية يتلاحم اليوم مع جامعة الدول العربية وكان لابد أن يكون هذا التلاحم منذ بدأ المنتدى ولكن كلما تداركنا، وكلما بدأنا بالعمل سوياً تجاه هدف واحد موحد، وهو خدمة الاقتصاد العربي لنسير خطوات إلى الأمام، وهذا التلاحم بين الجامعة ومنتدى تطوير السياسات الاقتصادية لابد أن يأتي طبيعياً لأنه الأساس في تطوير الأمة العربية اقتصادياً.

وعرض التويجري برامج وأنشطة القطاع الاقتصادي بالجامعة فيما يتعلق بمشاريع العمل العربي المشترك وأوضح بأن القمة الاقتصادية العربية اتخذت العام ٢٠٠٩ قرارات باشتراك القطاع الخاص ودفع القطاع الخاص لأن يعمل بمشاريع وقرارات القمة الاقتصادية باعتباره المحرك للتنمية الاقتصادية، وأكبر دليل أننا اليوم مجتمع في هذا المنتدى، وهذا من أهم الأمور التي حققناها اليوم، أن نوحّد خطانا ونحرك لخدمة الأمة العربية بالطريقة الصحيحة عن طريق الاقتصاد.

نحن في هذا المنتدى لنشد أيدنا مع بعض، ولنتعرف على المعوقات ونذلها عن طريق التلاحم مع القطاع الخاص والاستفادة من تجربته وعرضها على القطاع العام.

وعندما نظرنا من يعمل معنا وجدنا سعادة الدكتور طلال أبوغزاله فاحاً ذراعياً، لنعمل ما نريدون، واليوم نحن مجتمعين هنا لإطلاق هذه الدراسة التقييمية في منطقة التجارة الحرة، كيف نعزز التجارة البينية، ما هي السبل لأرتقي بها، المعوقات كثيرة ومن أهمها التكلفة لوضع التجارة من الباب الى الباب والدراسة التي أعدتها مؤسسة طلال أبوغزاله هي حول التكلفة، من أولى الدراسات التي تعد بطريقة عملية واحصائية وأمل أن تكون احدي قرارات القمة الاقتصادية الدورية بعد عرضها على المجالس الوزارية المختصة في جامعة الدول العربية.

كلمة معالي الدكتور حاتم الحلواني، وزير الصناعة والتجارة والتموين/ الاردن



د. الحلواني

يطيب لي بداية أن أعبر عن سعادتي البالغة لوجودي اليوم بينكم للمشاركة في افتتاح أعمال المؤتمر العربي الدولي حول تكلفة التجارة العربية البينية. كما أود أن أتقدم بجزيل الشكر للمنتقى طلال أبو غزالة المعرفي على استضافته لهذا اللقاء الهام وحسن الإعداد والتنظيم بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وعلى الجهود المتواصلة المبذولة في إطار صياغة الرؤى الاقتصادية والتنموية التي نلمس فيها المهنية والإضافة النوعية بهدف تحقيق التنمية الشاملة.

كما يطيب لي أن أرحب بهذه النخبة الطيبة من ممثلي الدول العربية المشاركة في فعاليات هذا الملتقى، متمنياً نجاح هذه الفعالية في تحقيق الأهداف المرجوة منها ولضيوفنا الأعزاء طيب الإقامة في الأردن. إن الدراسة القيمة التي أعدتها مجموعة أبو غزالة حول تكلفة التجارة العربية البينية تشكل إضافة نوعية ايجابية للجهود العربية السابقة وعلى كافة المستويات في تناولها للمعوقات التي تعترض نمو التجارة العربية البينية.

يأتي انعقاد هذا الملتقى في الوقت الذي تتنامى فيه الحاجة إلى مثل هذه اللقاءات لتدارس الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها منطقتنا في ظل الظروف والتطورات الإقليمية، لاغتنام الفرص وتجاوز التحديات التي تختم علينا أن نبحت بدقة عن الفرص المتاحة لكي نستثمرها ونزيد من إنجازاتنا الحالية ونهيئ البيئة الملائمة التي تتفاعل مع الظروف المتغيرة.

إن حجم التحديات والصعوبات التي واجهت المملكة خلال الخمس سنوات الماضية، ولما وجهتها تبنت الحكومة منذ توليها المسؤولية، برامج إصلاح عديدة في عدة مجالات: أهمها، تحفيز النمو الاقتصادي والتركيز على تنمية المحافظات من خلال تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة الإنفاق الرأسمالي. والعمل على حل مشكلة الطاقة من خلال تنويع مصادر الطاقة واستغلال الطاقة المتجددة، وإعادة النظر بالدعم المقدم للمشتقات النفطية وتوجيهه مباشرة للفئات المستهدفة من خلال تقديم دعم نقدي مباشر من باب حرص الحكومة على المحافظة على مستويات معيشة المواطنين وعدم تحميلهم أعباء إضافية.

في الختام، أتمنى لهذا اللقاء الطيب التوفيق والنجاح والخروج بتوصيات إيجابية وعملية قابلة للتطبيق. سوف ترفع إلى صانع القرار العربي لترجمتها إلى نتائج ملموسة من خلال المؤسسات العربية ذات العلاقة.

كلمة سعادة الدكتور طلال أبوغزاله رئيس منتدى تطوير السياسات الاقتصادية



د. أبوغزاله

أرحب بالضيف والشريك والضيف سعادة الدكتور محمد التويجري وبأصحاب المعالي الوزراء وبأصحاب السعادة السفراء وبالحضور الكرام.

أن هذه الدراسة تشكل مادة لتعمل كل دولة ما تراه مناسباً بشأنها. وسوف يتم ارسالها لكل وزارة عربية بعد إطلاقها.

كما أن هذه الندوة هي نتائج التعاون الذي نفخر به مع الإدارة الاقتصادية في جامعة الدول العربية برئاسة سعادة الدكتور التويجري وهناك العديد من المشاريع التي نعمل عليها معاً خدمة لاقتصادنا الوطني ومنها:

- إنشاء الائتلاف العربي لتجارة الخدمات في الوطن العربي الذي أطلق في مؤتمر الانكباد وكلفت بتأسيسه. ونعمل، بموجب توجيه من جامعة الدول العربية، مع وزارة الاقتصاد في لبنان ليكون مقره في بيروت وذلك تمهيداً لانضمام الائتلاف العربي الى الائتلاف الدولي لتجارة الخدمات (واشنطن) لأن كل دول العالم لها ائتلاف لتجارة الخدمات الا المنطقة العربية.
 - تقديم المشورة الى لجنة تنسيق المساعدات الانسانية للاخوة السوريين حول وسائل وطرق للتمويل، اضافة الى تلك الموجهة من منظمات الأمم المتحدة، استجابة للاجتماع الذي عقده جامعة الدول العربية وشاركت فيه المجموعة.
 - تشرف المجموعة على تقديم المشورة بالإشتراك مع الإدارة الاقتصادية بالجامعة لكل من دولة فلسطين والسودان واليمن في برامج التطور الاقتصادي وتنمية تجارتها بالجامعة وذلك بتقديم المجموعة المساعدة في اعداد الدراسات ومجالات الدعم التي توفرها منظمة التجارة العالمية اضافة الى اجراء بحث في تلك الدول من قبل مكاتب مجموعة طلال أبوغزاله.
 - العمل سوياً على تحقيق تمثيل جامعة الدول العربية كمراقب في منظمة التجارة العالمية.
 - العمل والبحث المشترك لتطبيق اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية على المستوى العربي البيئي. وكذلك العمل على مشروع اعتماد اللغة العربية كإحدى لغات منظمة التجارة العالمية.
 - اقتراح أن نعمل سوياً على دراسة لتنمية التجارة البينية العربية في التجارة الإلكترونية - تجارة المستقبل والمجال الأوسع للعمل البيئي.
- وهناك بحث للعمل على تقديم المشورة للدول العربية بشأن استبدال الديون باستثمارات (Debtswabs).

وسنعمل على رفع نتائج أعمال المؤتمر الى صاحب الجلالة الملك المعظم. وأن أعرف أن جلالة الملك مهتم بما يجري اليوم وكل ما يخدم الاقتصاد والاردن والعرب ويسعده أن يرى هذه النخبة من الكفاءات التي اجتمعت اليوم لتتدارس وتخدم الأمة العربية وسنعمل في ظل توجهات جلالته بما فيه مصلحة البلد.

محاوالمؤتمر

المحور الأول: تكلفة التجارة العربية البينية



د. أبوحمور

رئيس الجلسة: معالي الدكتور حاتم الحلواني
المتحدث: معالي الدكتور محمد أبوحمور

قدم الدكتور أبوحمور ايجازاً للدراسة حول تكلفة التجارة العربية البينية، توجه بالشكر والاعتزاز الى سعادة الدكتور طلال أبوغزاله على جهوده المثمرة والقيمة لنشر وتعزيز مفاهيم المعرفة والتعليم والخدمات والحكومة الالكترونية.

هذه الجهود التي تسعى الى التطور ورفد الاقتصاد العربي بما هو جديد يهدف لتحسين مستوى معيشة المواطن العربي.

هذه الدراسة جاءت بناء على طلب وزراء الصناعة والتجارة العرب خلال الاجتماع الذي عقد في المنتدى بمشاركة منظمة التجارة العالمية في شباط ٢٠١٣.

هناك دراسة أعدها البنك الدولي عن التجارة البينية بين دول العالم، ولكن لا توجد دراسة توازيها عن التجارة البينية في البلاد العربية.

لذلك جاءت هذه الدراسة لتغطية هذا الجانب حديداً وشملت الدراسة ١٥ دولة عربية. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

- تعد تكاليف التجارة من المحددات الأساسية للتجارة بين الدول العربية وتعد من الأسباب الرئيسية لانخفاض قيم التجارة العربية نسبة الى التجارة الدولية.
- تتناقص قيمة تكاليف التجارة في الدول العربية مع ازدياد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين الدول المتاجرة- بشكل عام. - كما وتتناقص قيمة تكاليف التجارة بين الدول العربية المتاجرة مع الزمن بسبب تحسين وسائل وأنماط الانتاج باستثناء بعض الدول العربية.
- تتناقص تكاليف التجارة بين الدول العربية ذات الدخل المرتفع مع مثيلاتها من نفس الفئة، لكن العلاقة تبدو غير ذلك بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط الأدنى.
- تتسم الصادرات العربية بقلة التنوع في تركيبها السلعية وسيادة السلع الزراعية والنفط بشكل عام على صادراتها الكلية وذلك بسبب ضعف القاعدة الانتاجية وعدم تمايز الدول في طبيعة انتاجها.
- تعتمد الدول العربية وبشكل كبير على الدول الأخرى من أجل تأمين حاجاتها من المستوردات المتعلقة بالآلات والمعدات والصناعات الثقيلة.



د. الحلواني، د. التويجري، د. ابوغزاله

- تعد المسافة بين الدول العربية المتاجرة من المحددات الرئيسية لتكاليف التجارة، فزيادة المسافة بين الدول المتاجرة تتزايد تكاليف التجارة.
- وجود الحدود المشتركة بين الدول المتاجرة يسهم بشكل كبير في تقليل تكلفة التجارة بين الدول وذلك بسبب تخفيض تكاليف النقل عبر الدول الأخرى خصوصا اذا اتسمت التجارة بين الدول بالتركز مع الدول المجاورة مثل حالة الدول العربية.
- يعد سعر الصرف من المحددات الرئيسية لتكاليف التجارة بين الدول العربية، إذ تزداد تكلفة التجارة بانخفاض سعر الصرف وتنخفض زيادته.
- لم تظهر النتائج العملية معنوية التعرفة الجمركية كمحدد لتكلفة التجارة بين الدول العربية في السيناريو الأول على الرغم من أن معظم أدبيات الدراسات السابقة قد أشارت الى انها من المحددات الرئيسية والمعوقات امام التجارة بين الدول العربية.
- يعد متغير الوقت اللازم للتصدير بشكل عام من المتغيرات المحددة لتكاليف التجارة بين الدول العربية، فزيادة عدد الأيام اللازمة للتصدير تتزايد قيمة تكاليف التجارة.
- تحسن مؤشر الأعمال التجارية يؤدي الى تخفيض تكاليف التجارة بين الدول العربية.
- يعد مؤشر الشحن LSHI Liner shipping Index من محددات تكلفة التجارة بين الدول العربية، حيث اظهرت النتائج معنوية المؤشر في التأثير على تكلفة التجارة وبالاتجاه السالب باستثناء حالة تكاليف التجارة بالسلع الزراعية حيث كانت العلاقة بالشكل الموجب.
- لا زالت العوامل الجغرافية تؤثر بشكل كبير على التجارة، وفي حالة الدول العربية يفترض أن هذا العامل يشكل دفعة ايجابية لتعزيز حركة التجارة بين الدول العربية وخصوصا أن التجارة البينية العربية تتركز في الدول المجاورة.
- على الرغم من تعدد السيناريوهات التي استخدمت في التحليل، فقد اشترك معظمها (وبشكل عام) في بقاء كل من المسافة بين الدول المتاجرة، وسعر الصرف، ووجود الحدود المشتركة بين الدول، وعدد الأيام اللازمة للتصدير، وتكلفة انشاء الاعمال التجارية ومؤشر LSHI ذو دلالة احصائية ولكن بقيم مختلفة ودرجات معنوية متفاوتة.
- وتتشابه نتائج هذه الدراسة مع دراسة Arvis وآخرون في معنوية كل من: المسافة بين الدول ومؤشر الشحن و الحدود المشتركة وسعر الصرف وتكلفة الاعمال التجارية. حيث بينت هذه الدراسة اهمية كبيرة للمتغيرات الجغرافية ومنها المسافة و الحدود المشتركة، وقد يعزى ذلك الى تركز التجارة العربية في الدول المجاورة وبالتالي تشكل العوامل الجغرافية مصدرا مهما لتفسير التغير في تكاليف التجارة.
- لم تظهر حصة الفرد من الناتج المحلي قيما معنوية خلال التحليل في السيناريو الأول المعتمد على تكاليف التجارة إلا في حالات محدودة، في حين ظهرت ذات معنوية ودلالة احصائية في السيناريو الثاني وبالعلاقة ايجابية، اي تتزايد تكلفة التجارة بين الدول العربية بتزايد حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وقد يعزى ذلك الى تزايد النمط الاستهلاكي للفرد مع زيادة نصيبه من الناتج المحلي وبالتالي تزايد قيم الواردات على حساب الصادرات.

المحور الثاني: البرامج المستقبلية



م. اميه فاخوري

رئيسا الجلسة: سعادة د. محمد التويجري ، سعادة د. طلال أبوغزاله
المتحدث الأول: المهندس أمية فاخوري
مركز التجارة الدولية ITC حول تسهيل التجارة العربية البينية

أشاد بدعم الدكتور طلال أبوغزاله لمركز التجارة الدولية ITC وقال هذا شيء لهم لنا أن نتحدث عن التجارة البينية العربية في دول مركز التجارة الدولية، وهو مركز تابع للأمم المتحدة ويهدف الى المساعدة التقنية للدول النامية. لزيادة صادراتها بهدف خلق فرص عمل.

وأشار الى أن أحد المشاريع في الاردن بدأ عام ٢٠١٠ وما يزال هناك جزء نعمل عليه مع وزارة الصناعة والتجارة حول القدرات العربية للتجارة البينية وهو بين خمس دول عربية في الاردن، مصر، تونس، الجزائر، والمغرب. وقدم شرحاً لبرامج وأنشطة مركز التجارة الدولية الأخرى. وأوضح بأن لدى المركز دراسات وأبحاث متنوعة. قد تساعد وتغني موضوع المؤتمر. معرباً عن استعداده لتزويد منتدى تطوير السياسات الاقتصادية بها.



أ. عادل الغابري

المتحدث الثاني: السيد عادل عبدالله الغابري

مسؤول شؤون اقتصادية أول ، شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الاسكوا

تحدث عن المعوقات غير الجمركية في المنطقة العربية ومنها عوائق هيكلية وعوائق أخرى تتمثل في الخدمات اللوجستية، والجمارك، والنقل، والبنية التحتية، وتكاليف التجارة. وتطرق الى واقع التجارة البينية وقال:

- لاتزال تجارة المنطقة العربية تشكل ما نسبته ١٪ من التجارة الدولية في السلع بدون النفط و ٤,٣٪ مع النفط و ٢,٨٪ من تجارة الخدمات.
- التجارة البينية بين دول منطقة التجارة العربية الكبرى لا تزيد عن ١٠٪ في احسن الاحوال.
- التجارة بين دول تجمع اغادير لا تزيد عن ٢٪ من تجارة الدول الاعضاء مع العالم.
- التجارة بين دول اتحاد المغرب العربي لا تزيد عن ٢,٥٪ من تجارتها مع العالم.
- التجارة البينية لدول الخليج لا تزيد عن ٣٪.

كما تطرق الى أولويات الاصلاح والطريق الى الاصلاح عبر الاتحاد الجمركي العربي ودور الاسكوا في الاتحاد الجمركي.

الموضوع: الائتلاف العربي لتجارة الخدمات المتحدث : معالي الدكتور جواد العناني



د. العناني

بدعوة كريمة من المنتدى وبرئاسة أخي وصديقي سعادة الدكتور طلال أبوغزاله، وكذلك بحضور قامة عربية نعتز بها الدكتور محمد بن ابراهيم التويجري الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في الجامعة العربية أشرك في هذا المؤتمر الهام.

والموضوع الذي نطرحه اليوم جرى لفت النظر إليه بأنه موضوع مهم على مستوى العمل العربي، وهو ان التجاره في الخدمات لا تلقى الاهتمام والرعاية التي تستحقها، مقارنة بالتبادل التجاري السلعي ونحن نعلم ان بلدا كالاردن وما يعانیه من عجز كبير في الميزان التجاري يغطي جزء كبير منه بالوفّر الموجود في ميزان الخدمات. ومن هنا، وفي كثير من الدول لو جمعنا "الميزان الاساسي" الذي يضم السلع والخدمات، نرى ان العجز يتغير نسبيا، ويغطي العجز في الميزان التجاري.

اما الدول التي تتمتع بفائض تجاري، يصبح نظام الخدمات فيها اقل اهمية ، لكن الدول الاخرى غير ذلك، حيث ان تطور تجاره عندهم يعكس أيضاً تطوراً كبيراً لقطاع التطور الخدمي، ولذلك فان الأمرين متلازمان معا ويصب كل واحد منهما في مصلحة الآخر.

فالعلاقة بينهما تبادلية، ولذلك كانت المبادره التي قام بها سعادة الدكتور طلال ابوغزاله بدءاً من الأمم المتحده ثم الجامعة العربية، وبداية تشكيل الائتلاف العربي لتجاره الخدمات وتتم الدعوة له ويتضمن نظامه الأساسي مايلي: تؤسس منظمة غير ربحية باسم "الائتلاف العربي لصناعه الخدمات" يشار إليها لاحقاً بالجمعية.

وقد قطعنا شوطاً، حيث جرى توقيع الاتفاقية مع وزارة الصناعه والتجارة في لبنان، وستكون بيروت مقرا لهذا الائتلاف، ولذلك ومباركة الجامعة العربية نكون قد قطعنا خطوه هامة في هذه الاجّاه.

يجب ان نركز على ان الخدمات تتمتع بميزه لا تتمتع بها السلع وهي القدره على ان نعزز التبادل الخدمي، متجاوزين القيود التي تعرقل التجاره السلعية، لكن هناك امكانيات لتطوير التجاره البينية الخدمية بشكل كبير جدا، دون التأثير كثيرا بالمعوقات، رغم انه في المعلوماتية في الوقت الحاضر وبسبب هذا الانفجار المعرفي في العالم بدأنا نلاحظ والاسباب سياسية في مختلف مناطق العالم، محاولات من الدول لتنظيم تدفق هذه المعلومات عبر الانترنت، ولذلك نحن امام خياران في المستقبل، هل سيكون هنالك المزيد من الديكتاتورية المعلوماتية على مستوى العالم الذي ستحول دونه تدفق المعلومات او سنحافظ على الحد الأدنى من الانفتاح ولذلك هناك فرصة كبيره جدا يمكن تقديمها ، ولذلك التركيز يجب ان يتم على امرين:

الأول: المعلوماتية وما تحملها من وعد كبير في مجال تطور التبادل في مجال الصحة، التعليم، التعليم عند بعد، بناء جامعات عربية تستطيع ان تصل الى الافراد.

الامر الثاني: التجاره الالكترونية، يمكن ان نعمل من خلالها عبر العالم، نحن امام عالم جديد وهذه كلها وسائل للهروب من قيود الرقابه التي تفرضها الدول. ومبادرة اخي طلال في هذا الامر تهدف الى خلق بنیان ومنبر يبحث هذه القضايا لتعزيز التكامل العربي في مجال الخدمات وهو مجال وفضاء واسع جداً.

الموضوع : الدعم الاستراتيجي لفلسطين واليمن والسودان

المتحدث : الدكتور محمد النسور

المستشار في جامعة الدول العربية / الشؤون الاقتصادية



د. النسور

نحن أمام ملتقى لن يتكرر، تشترك فيه عناصر ويجب أن نتمسك فيه ونحدث عن برامج الجامعة العربية / القطاع الاقتصادي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وقال اتاحت لنا الفرصة عبر هذه المؤسسة العريقة مجموعة طلال ابوغزاله ممثلة بسعاده الدكتور طلال ابوغزاله التي قدمت لنا كل مجالات التعاون بعد ان عرضنا لهم حاجتنا لمد يد العون .

المجلس الاقتصادي والقمم العربية تطالب الامانه العامة باعداد الدراسات ونقوم بدورنا ما استطعنا وكان من ابرز الاصوات الفعلية التي تؤثر في هذا المسار هو شراكتنا مع الدكتور طلال ابوغزاله بحيث تقدم لنا الدراسات للدول الاقل نمواً "فلسطين،السودان،اليمن" حول احتياجاتها .

وبوجود ميزه انتشار مكاتب مجموعة طلال ابوغزاله ومنها في الدول الثلاث المذكوره كان ذلك ميزه وفرصة عظيمة لتحريك هذا الهدف، وقد يخدمنا ذلك مستقبلاً في جميع الدول العربيه وسنقوم باعداد دراسه اقتصادية عن هذه الدول، ثم بما يتمتع به الدكتور ابوغزاله من حضور دولي في المنظمات العالمية وخاصة في منظمه التجاره العالمية وهذه الدراسة مقدمة مجاناً وبتبرع كامل وبلغة مهنية وعلمية، وعبر مكاتب المجموعة وبالتنسيق مع الامانه العامه سيكون هنالك زيارات ميدانية للمؤسسات الاقتصادية في الدول الثلاث حتى يتم التعرف على احتياجاتها، وبالتالي المخرج النهائي هو دراسة مشتركة للدول الثلاث وستقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والقمم الاقتصادية العربية .

ولم يكن لنا ان نصل الى هذه النتائج دون هذا الدعم السخي لهذه الدول وأكد أن تجربة تعاون الجامعة مع مجموعة طلال ابوغزاله وقال انها بناءة وايجابية ومثمرة، وتلبي المجموعة ما نطلبه من خدمات بزمن قياسي، وكنت اتنى لو ان علاقة التعاون هذه بدأت مبكره، لكن قد اجزنا معاً وحققنا الكثير.

التوصيات

وشكل المؤتمر فرصة هامة للتجاوز وإبراز وجهات النظر والمواقف و المصالح بما يسهم في وضع حلول لكيفية معالجة الخلل والمعوقات في نظام التجارة الحالي حيث توصل المؤتمر إلى التوصيات الواردة في الدراسة التي أعدتها شركة للاستشارات في مجموعة طلال أبوغزاله حول تكلفة التجارة العربية البينية ومنها :



أولاً: السعي إلى تذليل العقبات التي تعترض طريق التجارة العربية البينية من أجل قيام التجارة بدورها الطبيعي كمحرك للتنمية ومُحفز للاستثمار، ولا شك بأن هذا يتطلب جهوداً جماعية وإجراءات وتدابير تكفل توفير الأطر القانونية والهيكل التنظيمية والخدمات المساندة:

1. لتخفيض كلفة التجارة العربية البينية لا بد من تطوير البنية الأساسية في مختلف الدول العربية بحيث يساعد ذلك على تسهيل الترابط بين هذه الدول ويؤدي إلى تحقيق وفورات في تكاليف النقل والاتصالات البينية مع الدول الأخرى.
2. العمل على تطوير شبكات النقل لربط الدول العربية ببعضها والتقليل من التكاليف، لاسيما السكك الحديدية نظراً لأهميتها في تقليص كلفة الصادرات والواردات في آن معاً، علماً بأن شبكة الطرق البرية وإن كانت أوضاعها جيدة بشكل عام في الدول العربية إلا أن قدرتها على خدمة التجارة تبقى محدودة عدا عن كلفتها المرتفعة مقارنةً بوسائل النقل الأخرى.
3. إنشاء موانئ مناسبة في بعض الدول العربية لتعزيز تواجد السلع العربية في الأسواق الإقليمية والدولية، وتسهيل إنهاء المعاملات الجمركية والضريبية للواردات العربية من خلال نافذة واحدة في الموانئ العربية.
4. ولتقليل الكلفة لا بد أيضاً من إزالة العوائق التي تؤثر على عمليات التخزين والتفريغ والشحن وهذه العوائق تؤثر بشكل كبير على السلع، وخاصة سريعة التلف. ومعالجة المشاكل المتعلقة بالقيود غير الجمركية على المنتجات العربية والتي تشمل القيود الفنية والإدارية والمالية.
5. تقليل كلفة التجارة العربية البينية يتطلب العمل على مستويين أولهما على المستوى الداخلي لكل دولة من حيث الإجراءات المتعلقة بالجمارك والنقل وأعمال الموانئ البرية والبحرية والجوية، والمستوى الآخر إقليمياً.



دع مجموعة طلال أبوغزاله تكريماً للدكتور الحلواني والدكتور التوبجيري

٦. توفير المعلومات والبيانات سواءً ما يتعلق منها بالموصفات المطلوبة أو الإجراءات اللازمة لإستكمال عمليات التخليص على البضائع في المراكز الحدودية إضافةً إلى متطلبات عمليات الترانزيت، وهذا الأمر مرتبط أيضاً بالشفافية والحوكمة الرشيدة.
٧. تعزيز نهج الإستفادة من الجهات العولة وذلك من خلال تطوير المؤسسات والعمل على رفع كفاءة أدائها وتطوير الكفاءات الإدارية بالإضافة إلى تطوير جوانب التكنولوجيا المتقدمة والاتصال والبرمجيات وغيرها وتوظيفها بشكل فاعل في العملية الانتاجية للمساهمة في تقليل تكاليف الاناج للسلع المتاجر بها.
٨. ايجاد مواصفات قياسية عربية للسلع التي يتم تبادلها ضمن دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لأن المواصفات المختلفة تشكل حاجزاً أكثر تعقيداً من الحواجز الجمركية القائمة.

ثانياً: تنمية التجارة الإلكترونية بإعتبارها إحدى وسائل تعزيز التجارة العربية البينية وهذا يتطلب تنمية الوعي بأهميتها وتطوير البنية الأساسية الخاصة بها وإيجاد البيئة التشريعية والقانونية لتسهيل ممارستها.

ثالثاً: إشراك القطاع الخاص في القرارات ذات العلاقة بالتجارة العربية البينية بحيث يفسح المجال أمامه للمساهمة بالإقتراحات الكفيلة بتقليص كلف هذه التجارة، وهذه المشاركة تعزز التوجه إلى الإنفتاح على مختلف الفئات الإجتماعية ودفعها للمساهمة في عملية البناء والتطوير الاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية.

رابعاً: تقديم الدعم الفني لكل من فلسطين والسودان واليمن بهدف تطوير اقتصادها وتنمية تجارتها الخارجية وذلك بمساعدة المجموعة على إعداد دراسات تضمن الوضع الاقتصادي ومجالات الدعم التي توفرها منظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية للدول الأفقر اقتصادياً بالإضافة إلى إجراء بحث ميداني في تلك الدول من قبل مكاتب مجموعة طلال أبوغزاله المتواجدة فيها بالتعاون مع القطاع الاقتصادي في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تنفيذاً لقرارات القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي نصت على ضرورة توفير كل أشكال الدعم للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خصوصاً في فلسطين، والسودان، واليمن.

خامساً: توفير الدعم الرسمي لمنتدى السياسات الاقتصادية/الأردن ضمن مجموعة طلال أبوغزاله ليكون بمثابة منتدى اقتصادي عربي يضم السياسيين وصناع القرار لخدمة مسيرة العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك في إطار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وعقده في المملكة الاردنية الهاشمية/عمان بدعم مطلق من الدكتور طلال أبوغزاله.